

بسم الله الرحمن الرحيم

اقتضاء الصراط المستقيم (١٦)

الشيخ/ خالد بن عثمان السبت

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية -رحمه الله-: (الوجه الثاني: أن جميع الأفعال المشتقة، سواء كانت مشتقة من المصدر أو كان المصدر مشتقاً منها، أو كان كل منهما مشتقاً من الآخر)، بمعنى أن بينهما مناسبة في اللفظ والمعنى، لا بمعنى أن أحدهما أصل والآخر فرع، وفي اصطلاح النحاة: أن المشتق ما أخذ من غيره، وأيضاً حتى الاشتقاق الآخر الذي يقسمونه هذا كبير وصغير، الاشتقاق هو رد اللفظة إلى لفظ، والمراد هنا المشتقات العشرة، وليس المشتق الذي يتلکم عليه علماء الأصول.

يقول: (لا بمعنى: أن أحدهما أصل والآخر فرع، بمنزلة المعاني المتضايقة، كالأبوة والبنوة)، النسب الأربع المعروفة عند المناطقة يقسمونها بطرق متعددة، هي التقابل، فالتماثل يعني أن يكون مثلاً له من كل وجه -بينهما تطابق-، والتخالف: مثلما تقول: كتاب وقلم، مسجد وكتاب، باب ومكبر، شيء آخر لكن ليست أشياء متماثلة وليست أشياء متناقضة، وليست أشياء متضادة ولا متقابلة، عموماً معناها أنه لا يمكن أن يوجد الوصفان في ذات ولا يمكن ارتفاعها عنها، لا يمكن أن يوجد معاً ولا يرتفعا معاً، لا بد من وجود واحد، الآن هذا تقابل، لكنه من نوع التناقض مثل: الحياة والموت، الحياة والموت متناقضة، فلا يمكن أن يقال: حي ميت، لكن الناس يتوسعون في التعبير، ويقولون: فلان حي ميت، يعني فلان نفسه يتردد لكنه في غيبوبة، لكن ليس هذا المقصود، المقصود سلب الحياة أصلاً وإثباتها في وقت واحد في ذات واحدة، هل يمكن؟ يمكن أن يكون حياً في وقت وميتاً في وقت، فالحياة والموت لا يمكن أن يجتمعا في وقت واحد في ذات واحدة، ولا يمكن أن يرتفعا بالنفي والسلب، فتقول: لا حي ولا ميت، فالآن الحياة والموت بينهما تقابل نوعه تناقض، وهذا شيخ الإسلام -رحمه الله- يرد عليهم بذلك كما في بعض كتبه، كما في التدمرية، فمثل هذا يقال عند الرد ومناقشتهم في قضايا الصفات، فيقول: حتى قواعدهم، وكلامكم الذي تذكرونه على أنه مسلمات، ليس من المسلمات؛ لأن الحجر يمكن ألا نصفه بالحياة ولا بالموت، وكذلك السارية والقلم مثلاً لا يوصف لا بالحياة ولا بالموت، فلا يقال لا حي ولا ميت، لكن الردود والمناقشات مالها حدٌ، يقول لك: لا، هذا فيما يكون قابلاً لذلك، أما إذا لم توجد القابلية أصلاً، فلا يصح أن يوصف لا بهذا ولا بهذا، يقولون: هذا هو التناقض، هو نوع من التقابل، الحياة يقابلها الموت، لكن على سبيل المناقضة، بمعنى لا يمكن أن يجتمعا ولا يرتفعا، هذا الأول، الثاني منهما الذي هو التضاد، والتضاد نوع من التقابل، فالمناقضة مثل: الليل والنهار، مناقضة، هل يمكن أن نقول: لا ليل ولا نهار؟ لا بد إما ليل وإما نهار، ومثل الوجود والعدم، ولا يقال موجود ومعدوم في نفس الوقت، فكل هذه الأمثلة من التناقض، والمتضادان لا يمكن أن يجتمعا في ذات، ويمكن ارتفاعهما، هذا الفرق بينه وبين التناقض، لا يمكن الاجتماع لكن يمكن الارتفاع مثل: السواد والبياض، متقابلان ولا يمكن أن يجتمعا في وقت واحد.

ومن النسب الأربع التي عبر عنها شيخ الإسلام ابن تيمية بقوله: نسبة التضاييف، ومعنى المتضاييفين: وصفان وجوديان أو أمران وجوديان لا يمكن تعقل أحدهما إلا بتعقل الآخر.

فلا يفهم معنى "أب" إلا بإدراك البنوة، فمعنى الابن لا يدرك بدون معرفة معنى الأبوة، فلا بد للأب أن يكون له ابن، ولا بد أن يكون للأب ابن، والأخوة لا يمكن أن تتركها إلا بإدراك المقابل لها، فلا بد أن يكون الاثنان خرجا من رحم واحد مثلاً، فهذا بالنسبة لهذا يعتبر أخاً، فلا يمكن أن تفهم هذا المعنى إلا بفهم مقابله، فهي نسبة بينهما، فهو يقول هنا: هذا ليس من باب التضاييف، بمعنى منزلة المتضاييفين في مسألة الاشتقاق، وإنما يقول: بينها نوع ارتباط بالمعنى فقط لا أن أحدهما من الآخر كالابن من الأب، والنوع الأخير من النسب المتقابلة هو العدم والملكة، وحقيقة العدم والملكة أن يقال: هما شيئان أو وصفان وجودي وخدمي، المتضاييفان أمران وجوديان، الأبوة والبنوة، لكن العدم والملكة وصفان عديمي ووجودي، واحد سلبي وواحد ثبوتي، عديمي ووجودي ولا بد أن يكون ذلك في محل قابل لهذا الوصف، فيشترط في العدمي أن يكون سلباً للوجودي بمعنى أنه يقابله -يكون سلباً له-، فإذا عبرت به كان سلباً للوجودي، مثل الحياة والموت متقابلان، فالحياة يقابلها الموت، والموت سلب للحياة، فهما وصفان أحدهما وجودي وهو الحياة، والموت سلبي، ويختلفون في الموت، والنبى -صلى الله عليه وسلم- أخبرنا أن الموت^(١) يُذبح.. إلى آخره، لكن نحن نعبر بعباراتهم حتى تفهم المراد، فالعدم والملكة، الملكة يعني القابلية، تكون عنده قابلية للاتصاف بهذا، أن يوصف به.

والعدم: هو السلب ونفي ذلك، فنقول مثلاً: الحياة الموت، متقابلان، الحياة يقابلها الموت، والموت هذا الشرط في العدم والملكة يعني النسبة، أن يكون أحدهما سلباً للآخر، فالذي يسلب الحياة هو الموت، لكن هذا في المحل القابل لذلك، فالسارية نقول: إن إضافة ذلك لها من العدم والملكة؛ لأنها غير قابلة، وإنما يكون في المحل القابل له، مثلما نقول: السمع والصمم، فالذي يقابل السمع الصمم، فالسمع وصف وجودي عندهم، والصمم وصف سلبي بشرط أن يكون السلبي نفياً للوجودي، إذا أثبت السلبي معناه أنك نفيت الوجودي، إذا قلت: أصم فمعناه نفي أن يكون ذا سمع، وكذلك مثل العمى والبصر متقابلان، فإذا أثبت السلبي فمعنى ذلك نفي الوجودي الذي هو البصر، وهكذا، وهذا الكلام يُحتاج إليه في قراءة بعض كلام شيخ الإسلام في بعض كتبه وردوده، ومن ذلك التدمرية في القاعدة السابعة.

يقول: **(كالأبوة والبنوة، أو كالأخوة من الجانبين)**، هذا في التضاييف، ويقول: **(إذا أمر بفعل كان نفس مصدر الفعل أمراً مطلوباً للآمر)**.

فإذا قال: **{ اتَّقُوا اللَّهَ }** [سورة البقرة: ٢٧٨] فالتقوى مطلوبة، وإذا قال: **{ وَأَحْسِنُوا }** [سورة البقرة: ١٩٥]، فالإحسان هو المصدر، أحسن إحساناً هذا معنى المصدر، فالإحسان مطلوب، **{ آمِنُوا }** [سورة البقرة: ١٣] مصدر هذا الإيمان، فالإيمان مطلوب، **{ وَاعْبُدُوا اللَّهَ }** [سورة النساء: ٣٦] العبادة مطلوبة، وهكذا.

يقول: **(ثم المأمور أجناس لا يمكن أن تقع إلا معينة، وبالتعيين يقترن بها أمور غير مقصودة للآمر، لكن لا يمكن العبد إيقاع الفعل المأمور به إلا مع أمور معينة)**، فحينما يقول الله -تبارك وتعالى-: **{ فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ }** [سورة النساء: ٩٢]، الرقبة جنس شائع تحته أفراد كثيرون، وتصدق الرقبة عند الإطلاق على كل من يوصف بالرق، سواء كان كبيراً أو صغيراً أياً كان جنسه ولونه ونوعه، صحيح مريض مقعد، فيه عاهة،

١ - رواه الإمام ابن حبان في صحيحه برقم (٧٤٧٤)، وقال محققه الأرنبوط: إسناده صحيح على شرط مسلم، وحسنه الألباني في صحيح الجامع برقم (٧٩٩٨).

معاق، يحسن العمل لا يحسن العمل، ذكي غبي، فحينما تطلق: معنى ذلك أن هذا اللفظ دال على الحقيقة والجنس، بغض النظر عن الأوصاف الشخصية لكل واحد من هؤلاء الرقاب، فاللون مثلاً وصف غير مقصود للشارع، وكون الرقبة ذكراً أو أنثى غير مقصود للشارع، فإذا أردت أن تنزل هذا الجنس على الأفراد لا بد أن توجد معها أوصاف؛ لأن كل فرد له أوصاف تخصه، فهذه الأوصاف غير مقصودة للشارع، وإنما المقصود الرقبة، وفيه شروط ذكرها كثير من السلف كأن يكون قادراً على العمل، بمعنى أنه ليس فيه عاهة، إعاقة، ذكرها كثير منهم.

يقول: **(فلا بد إذا أعتق العبد رقبة أن يقترن بهذا المطلق تعيين: من سواد، أو بياض، أو طول، أو قصر، أو عربية، أو عجمية، أو غير ذلك من الصفات)**، لكن المقصود: هو المطلق المشترك بين هذه المعاني، مثل بعضهم يجعله بمعنى النكرة: المعنى أو اللفظ الدال على معنى شائع أو حقيقة شائعة في جنسها، وهناك فرق بين العام والمطلق، فالعام فيه شمول، والمطلق فيه شمول، لكن العام شموله استيعابي استغراقي، تقول: كل الناس يريدون كذا، يحبون كذا، الجميع، أما المطلق ففيه شيوع لكنه بدلي، هذا الفرق بين المطلق والعام، تقول: أعتق رقبة. كل من هو رقيق يصدق عليه أنه رقبة، هذا شمول، فاللفظ يشمل هؤلاء لكن لا على سبيل الاستيعاب لهم، فلا يعتق جميع الرقاب في العالم، وإنما شموله بدلي، يعني إن أعتقت هذا جزءاً أو هذا أو هذا، فالشمول في المطلق بدلي، على وجه البديل، أما في العام فهو استغراقي استيعابي.